مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: قضية تصنيع العالم الثالث في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد
اسم الكاتب: د. نزار قنوع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3887
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (20) العدد (1) 1998
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economical Science Series Vol. (20) No (1) 1998

قضية تصنيع العالم الثالث في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد

الدكتور نزار قنوع*

(قبل للنشر في 1993/5/25)

☐ ملخص ☐

يناقش هذا البحث مسألة التصنيع في بلدان العالم الثالث باعتبارها مسألة من أهم مسائل عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، وفي ظل النظام الاقتصادي الدولي الراهن. يركز البحث على طبيعة التنمية الصناعية في بلدان العالم الثالث من حيث تحليل الاستراتيجيات المتبعة، وخصوصاً استراتيجية التصنيع من أجل التصدير ونتائج هذه السياسة، وكذلك استراتيجية إحلال الواردات وإمكانية الجمع بينهما.

ويناقش أيضاً بعض المشكلات التي تعوق عملية التصنيع، وسبل تجاوزها، ويتطرق البحث أيضاً إلى تقديم بعض المقترحات والحلول التي يمكن أن تشكل مدخلاً قد يكون مفيداً في هذا الإطار.

* قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (20) العدد (1) 1998
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economical Science Series Vol. (20) No (1) 1998

Question of Manufacturing in Third World

Dr. Nizar KANOUA*

(Accepted 25/5/1993)

❐ ABSTRACT ❐

This paper addresses the question of manufacturing in Third World countries as one of the most significant aspects of economic development in these countries, especially in the current international economic system. It focuses on the nature of industrial development in third world countries, through the analysis of adopted strategies, in particular the manufacturing strategy for export purposes, and the results of this policy. This is in addition to import strategies and the possibility of co-ordination.

It also discuses some of the problems hindering the process of manufacturing, and the means to solving these problems. This study, also, offers some suggestions and solutions which could be useful in this field.

* Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

1- مقدمة:

لا أبالغ إذا قلت بأنه لم يقدر لقضية ما، أن تلقى من الاهتمام والشيوع، على الصعيدين السياسي والاقتصادي الدوليين، ما لقيته قضية التخلف والتنمية في العالم بشكل عام، وفي العالم الثالث بشكل خاص. حيث تعددت المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية، وكتبت مئات المقالات والأبحاث والأطروحات والكتب، التي حاولت وتحاول إيجاد الحلول وتقديم المقترحات لحل هذه القضية الشائكة والصعبة. فالدول المتقدمة حاولت وتحاول زيادة حركة النمو في اقتصادياتها وزيادة مستوى رفاهية شعوبها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، والحد من الآثار السلبية التي نتجت عن التطورات المتلاحقة في مجال التصنيع والتقدم التكنولوجي. كما أن الدول النامية حاولت من ناحيتها معالجة التخلف المتعدد الجوانب لديها، ورفع المستوى المعاشي والحياتي لشعوبها، وبالتالي الحد من اتساع الهوة التي تفصلها عن العالم المتقدم، وذلك بالتخطيط اللازم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها. وقد اختلف الكتاب والمفكرون الاقتصاديون في تعريفاتهم للتنمية، لكونها عملية معقدة تنطوي على تطوير شامل لجميع أجزاء النظام الاجتماعي والاقتصادي، وتؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر النظام الاجتماعي والاقتصادي ببعضها البعض.

وقد أجمع المفكرون على أن التصنيع يعتبر من أهم عوامل التنمية اللازمة للتنمية في البلدان النامية، لكونه ظاهرة اجتماعية اقتصادية متعددة الجوانب، يتم من خلالها تعبئة القسم المتزايد والأهم من الموارد المادية والبشرية، من أجل تطوير بنية المجتمع والاقتصاد عن طريق خلق قطاع صناعي - زراعي - تجاري مواصلاتي ديناميكي قادر على تأمين معدل نمو مرتفع لمجمل الاقتصاد الوطني، فالصناعة اليوم أصبحت القوة الموجهة للحياة الاقتصادية في العالم المتقدم، ومعياراً أساسياً لمستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي وصلت إليه مختلف المجتمعات.

وإن التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ابتدأ منذ منتصف القرن الثامن عشر الذي شهد قيام الثورة الصناعية التي أحدثت تغييراً هائلاً في أساليب الإنتاج، وأدت إلى توسيع فرص العمالة في البلدان التي أصبحت متقدمة، الأمر الذي دفعها للبحث عن مصادر للمواد الأولية والمنجمية والزراعية اللازمة لتغذية صناعاتها وهكذا تسابقت الدول الصناعية إلى المناطق الأقل تطوراً في القارات الأخرى لفرض سيطرتها على مواردها الأولية اللازمة لصناعتها، وأسواقها الاستهلاكية اللازمة لمنتجاتها، وتركزت استثماراتها في القطاعات المنجمية والزراعية بالدرجة الأولى، ليصار إلى تحويلها لتغذية الصناعات القائمة في البلدان

المتطورة. وبالتالي أدى تقسيم العمل الاجتماعي والدولي إلى تشكل البلدان المتخلفة المنتجة للمواد الأولية، والدول المتقدمة المنتجة للسلع المصنعة ولوسائل الإنتاج. ولعلاج قضية التخلف في البلدان النامية كان لابد من تسريع وتيرة التنمية في هذه البلدان عن طريق التصنيع، والتركيز على ذلك عمودياً وأفقياً، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا البحث المتواضع من خلال ملامسة بعض جوانب هذه القضية، محاولين قدر الإمكان جلاء الغموض عن بعض خطوطها العريضة، كون الأمل معقوداً على المزيد من التصنيع والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي في بلدان العالم الثالث، محاولين التركيز على بعض النماذج والاستراتيجيات التي اتبعتها بعض بلدان العالم الثالث للتغلب على ظاهرة التخلف لديها والمشكلات التي اعترضت تصنيع بعض هذه البلدان، وعلاقة ذلك بالنظام الاقتصادي الدولي القائم، مع محاولة تقديم بعض الاقتراحات القابلة للمناقشة. ولكن قبل الولوج في صميم الموضوع لابد من تحديد بعض المفاهيم ذات الصلة بالموضوع، مثل مفهوم العالم الثالث -التصنيع- النظام الاقتصادي الدولي...الخ

2- تحديد المفاهيم ذات الصلة بالموضوع:

آ- العالم الثالث:

ساد هذا التعبير منذ عام 1956 وذلك على سبيل التشبيه بتعبير الطبقة الثالثة الذي وصف به Seiez حالة المجتمع الفرنسي عشية الثورة الفرنسية، وقد شاع هذا التعبير على المستويين العام والخاص، وترافق شيوعه في نفس الوقت مع غموضه، بحيث أخذ كل يحدد مفهومه من الزاوية التي تتفق مع غرض الدراسة ومستوى التعمق في البحث، ومن أهم الاتجاهات التي ظهرت في التعريف:

- اتجاه اقتصادي يحدد العالم الثالث بأنه العالم المتخلف اقتصادياً.
- اتجاه سياسي، ويقصد بالعالم الثالث مجموعة الدول غير المنحازة لأي من المعسكرين (الرأسمالي، والاشتراكي).
- اتجاه ايديولوجي، ويعرف العالم الثالث بالاستناد إلى مقولة الطريق الثالث، وذلك بالادعاء بأنه يسلك طريقاً يختلف نوعاً ما عن الطريق الرأسمالي أو الطريق الاشتراكي...الخ.

ولكننا نرى أن أفضل تعريف له هو ذلك الذي قدمه الكاتب الفرنسي بيير جاليه الذي خلاصته (إن العالم ينقسم إلى مجموعتين كبيرتين: مجموعة البلدان ذات التوجه الاشتراكي، ومجموعة البلدان ذات النظام الرأسمالي. وهذه المجموعة تضم في آن واحد بلداناً متقدمة مسيطرة وبلداناً متخلفة تابعة، وأن ثمة هوة تفصل بين الطرفين، وإن مجموعة البلدان المتخلفة التابعة والمنتمية للنظام الرأسمالي هي التي يشير

التعبير الشائع إليها ببلدان العالم الثالث)[1]. وفي ضوء هذا التكوين يمكن استخلاص القاسم المشترك في تعريف العالم الثالث على أنه التخلف، ويدعمه عنصر آخر هو التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة. فأما التخلف الذي يمكن قياسه وفق معيارين، الأول كمي: ويقضي بأن التخلف عبارة عن انخفاض متوسط الدخل الفردي أو انخفاض مستوى الناتج القومي بالنسبة للفرد الواحد من السكان، إلى جانب صور أخرى تعرّف التخلف بعلاقة أو أكثر من العلاقات القابلة للتقدير الكمي، مثل نصيب الفرد من الطاقة أو الطلب أو الخدمات الصحية[2] الخ. والثاني معيار نوعي، وأكثر صوره شيوعاً تعريف التخلف بأنه انخفاض مستوى التراكم المالي والمهارة الفنية، وكذلك غلبة قطاع الإنتاج الأولي على البنيان أو الهيكل الاقتصادي[3]. أما التبعية فهي علاقة غير متكافئة بين طرفين، تتضمن درجة غير متساوية بينهما من الاعتماد على الأسواق ومصادر العرض ومن القدرة على التأثير أو ممارسة النفوذ. فالتبعية صفة لعدم التكافؤ في الاعتماد والتأثير[4]. والخلاصة فالعالم الثالث هو عالم البلدان المتخلفة والتابعة. ومن المناسب هنا الإشارة إلى اعتبارين أساسيين.

أولهما: أن التخلف صفة اجتماعية عامة تضمم كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولكن أساسها التخلف الاقتصادي؛ وجوهر التخلف الاقتصادي هو انخفاض التطور الصناعي.

ثانيهما: أن انخفاض مستوى درجة التطور الصناعي نتيجة عدم قيام تجربة للتصنيع بمفهومه العلمي والتقني والفني، يعتبر من أبرز خصائص التخلف. فما هو نوع التصنيع الذي تم في البلدان المصنعة؟

ب- التصنيع:

لقد مرت عملية التصنيع تاريخياً بثلاث تجارب - تجربة أوروبا الغربية التي حدثت إبان الثورة الصناعية، حيث حلت الآلة محل العمل اليدوي، والطاقة البخارية محل العمل اليدوي. وبناء على هذه الثورة أتمت أوروبا تصنيعها مركزة في البداية على إقامة الصناعات الخفيفة التي أدت إلى خلق آثار أمامية وخلفية محرّضة، لتوليد طلب متزايد على صناعة الآلات والمعدات، جنباً إلى جنب مع خلق

---

[1] بيير جاليه، مكانة العالم الثالث في الاقتصاد العالمي ترجمة د.يوسف شقرا وأديب اللجمي، دار البعث دمشق 1970 ص17.

[2] د.رمزي زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، من أبحاث المؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين، القاهرة 1979 ص36.

[3] د.محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية - دار النهضة العربية - القاهرة - 1967 ص.ص34-36.

[4] د.إبراهيم سعد الدين، انتفاضة العالم الثالث - أعمال حلقة بحث حول قضايا التنمية والتخطيط، المعهد العربي للتخطيط - الكويت ص157.

تـراكمات رأسـمالية قـامت عـلى أساسـها الصـناعات الثقيـلة والمتوسـطة، ومـن ثـم الخفيفة والإلكترونية.

- تجـربة الاتحـاد السـوفييتي ودول أوروبـا الشـرقية، حيـث أخذ التصنيع في هذه الدول شـكل إقامـة مصـانع كـبيرة الحجـم بشـكل صـناعات ثقيلة، وقـد أمـد هذا التصنيع كلاً مـن الـزراعة والصـناعات الخفيفـة باحـتياجاتها، مقـابل توظيف فائض مواردها لخدمته.

- تجـربة العالم الثالث: وهنا يمكن التساؤل هـل لهـذه التجربة من الخصائص ما يمكنها مـن إبـراز هويـتها ومقارنـتها بالـتجارب التصـنيعية الأخـرى؟ ويمكـن هـنا الاكـتفاء بـالقول إن هـذه التجربة لم تستطع أن تحقق لـدول العـالم الـثالث حـتى الـآن ذلك التغيير المنشود في بنيانه الاقتصادي، وأن استقراء وقـائع تجـربة التصـنيع فـي الشرق والغرب يسـمح بتقديم مفهوم متكامل للتصنيع، بحيث يمكـن اسـتخدام هذا المفهوم كإطار معياري لـلحكم عـلى الـتجربة الـتي قـامت فـي هـذه البلدان، فمـا هو مفهوم التصنيع على ضوء التجربة؟.

لقـد اختـلفت الـآراء فـي قـراءة الـتجربة، ومـع ذلـك يمكـن إجمالهـا فـي وجهتي النظر التاليتين.

الأولى: تـنظر إلى التصـنيع بمعناه الواسع، أي تعتبر التصـنيع مجـرد إقامـة الصناعة، ويعـرّف ممثلو هذا الاتجاه (عملية التصنيع على أنهـا العمـلية الـتي ينتقل بها البلد غير المصنع إلى بلد مصنع)[5]، ولا يعتبر أي بلد مـن البلدان مصـنعاً، ما لم يتشكل حد أدنى مـن الدخـل أو الـناتج المحـلي الإجمالي من الإنـتاج الصناعي، يقدر بـ25٪ على الأقل، ويشـمل قطـاع الصـناعة: الـتعدين، وإنـتاج وسـائل الإنـتاج، وقطـاع الإنشـاءات، والكهـرباء، والصـناعات التحويـلية...الـخ. ويتضـح مـن الـتعريف السـابق أنـه لا يميز بيـن الصـناعات الاسـتخراجية والصـناعات التحويـلية وـلا يتضـمن ربط عملية التصنيع بالتغير في الهيكل الاقتصادي الوطني.

الـثانية: وهـي الـتي تـتفق والـتعريف الـذي قدمـته لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الـذي يقـول (إن التصنيع عملية من عمليات التـنمية الصـناعية، التي تتم بمقتضاها تعبئة جـزء مـتزايد مـن المـوارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكـنيكياً، قوامـه قطـاع صـناعي تحويـلي ديـناميكي ينـتج كـلاً مـن المـوارد والأدوات الـتي تحـتاجها عملية الإنتاج، ويؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي والاجتماعي)[6].

ممـا تقـدم يمكـن القـول إن جوهـر عمـلية التصـنيع هـو إقامـة الصـناعات التحويـلية كقطـاع صـناعي هـام مـتقدم تكـنولوجياً، بحيث يصـبح هـو القطاع القائد فـي الهيكـل الاقتصـادي المحـلي، ويصـبح

---

[5] R.B. Stucliffe. Industry under development, Wesley publishing company printed in Spain 1971-p.p 27-28.

[6] V.L. Tyagunenko et al, Industrialization countries progress publishers, Moscow 1978 p.7.

الاقتصاد الوطني بالنتيجة اقتصاداً صناعياً، وبتطبيق هذا المفهوم ببعديه التقني والهيكلي على تجربة التصنيع في أوروبا الغربية والشرقية واليابان وأمريكا الشمالية، قام قطاع صناعي تحويلي متقدم تكنيكياً وذو آثار هيكلية جذرية يصلح كدليل لتجربة التصنيع المأمولة في العالم الثالث، مع اختلاف جذري في الإطار الاجتماعي والسياسي والفكري.

جـ- النظام الاقتصادي الدولي:

يصعب التعرض في إطار هذا البحث إلى التفصيلات السياسية والحقوقية للنظام الدولي القديم أو الجديد القائم، ولكن يمكن القول إن العلاقات الدولية في كل مرحلة تاريخية تتحدد بمجموعة من العوامل:

1. مستوى التطور المادي خلال المرحلة المحددة، ويعبر عنه بمستوى التفاعل بين الإنسان والبيئة.
2. نمط التعاون النسبي بين المجتمعات المتمايزة في مستوى تطورها المادي.
3. طبيعة النظم الاجتماعية الاقتصادية السائدة.
4. آلية السياسات الخارجية للدول والوحدات السياسية.

والواقع أن الهيكلية الحالية للنظام الاقتصادي الدولي لم تتشكل دفعة واحدة، وإنما على مراحل خلال فترة طويلة من الزمن. إن الثورة الصناعية التي حدثت في القرن التاسع عشر قد شكلت اللبنة الأولى في هذا النظام، والتي أدت إلى التقسيم الدولي للعمل، الذي على أساسه توضعت الأساسيات المادية لظاهرة التخلف، ثم أتت الثورة العلمية التكنولوجية بأجيالها المتعاقبة، والتي تعتبر بخصائصها الجديدة الحدث الأهم في القرن الحالي بسبب التطور الكبير الذي حدث فيه، وخاصة في النصف الثاني منه حيث فاق كماً ونوعاً كل التراكمات العلمية التكنولوجية السابقة لهذا القرن. هذه الثورة التي ساعدت على استمرار وتزايد اتساع شقة الفوارق بين مستويات الشعوب العلمية التكنولوجية والشعوب اللاعلمية واللاتكنولوجية، وبدون حدود أو توقف وبما يتناسب طرداً مع التطور العلمي التقني لدى الأولى وتدنيه أو انعدامه لدى الثانية،وتبعاً لذلك فقد تطور متوسط الدخل الفردي الرأسمالي بالقياس إلى متوسط الدخل الفردي في البلدان النامية، ليصبح 2500 دو لاراً في عام 1970 بالنسبة للأول مقابل 340 دو لاراً للثاني[7] وكذلك تزايدت الفوارق أكثر فأكثر في إنتاجية العمل، حيث تتخلف البلدان النامية عن البلدان الرأسمالية بمقدار 7-15 مرة في الصناعة و20-25 مرة في الزراعة، وبناءً على ذلك تطور الفارق المطلق في إنتاج الناتج الوطني الإجمالي على أساس الفرد الواحد من السكان في

---

[7] د. إسماعيل شعبان - الثورة العلمية التكنولوجية وأثرهافي تحقيق التنمية - مجلة بحوث جامعة حلب العدد العاشر 1987 ص11.

البلدان الرأسمالية بالقياس إلى نظيره في البلدان النامية، من 8 أضعاف في الخمسينات إلى 11 ضعفاً في الستينات إلى 14 ضعفاً في السبعينات وإلى 19 مرة في الثمانينات و24 مرة في فروع الصناعات الثقيلة[8]. وهكذا بفضل الثورة العلمية التكنولوجية استطاعت الشعوب المتطورة أن تتخلص وإلى الأبد من التخلف، وأن تمسك بزمام التقدم في كافة المجالات، وبفضلها تعمق التباين، وازدادت الهوة اتساعاً بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث النامية. ولعل أبرز القوانين التي لعبت الدور الفصل في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي كان:

1. الصراع من أجل اقتسام وإعادة اقتسام المناطق التابعة.
2. التقدم المتواصل في قوى الإنتاج والتناقض بينها وبين علاقات الإنتاج الرأسمالية.

وبشكل عام فقد قام النظام الاقتصادي الدولي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على قاعدة اتفاقية بريتون وودز 1944 التي أدت إلى التالي:

آ- جعل الدولار بديلاً للذهب كعملة عالمية.

ب- إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

جـ- اتفاقية "الجات GATT التي تدعو إلى تحرير التجارة العالمية من القيود المختلفة".

ولقد عملت هذه العناصر الثلاثة مجتمعة لصالح الدول المتقدمة وضد مصلحة البلدان النامية خلال فترة الخمسينات والستينات حتى الآن، إذ ارتفع نصيب الدول المتقدمة من الصادرات العالمية من 60٪ عام 1950 إلى 66.7٪ عام 1960 وإلى 71.8٪ عام 1970، وانخفض نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية من 31.9٪ عام 1950 إلى 17.2 عام 1970[9]. وخلاصة القول يتكون النظام الاقتصادي الدولي من عنصرين أساسيين:

1. تقسيم العمل الدولي القائم الذي يفرز علاقات إنتاج دولية غير متكافئة.
2. السوق الرأسمالية العالمية التي عليها تتم حركة التبادل السلعي، إضافة إلى التدفقات الخاصة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول الصناعية والدول المتخلفة. ونظراً لقوة الدول الرأسمالية الصناعية بالنسبة لغيرها، فهي التي تحدد شروط التبادل السلعي والتدفقات النقدية على مستوى العالم، وبالتالي فهي تطبع النظام الدولي الراهن بطابعها الخاص الذي يصب في مصلحتها.

---

[8] نفس المرجع السابق ص12.

[9] د. إسماعيل شعبان - العلاقات الاقتصادية الدولية - منشورات جامعة حلب - كلية الاقتصاد 1992، ص277.

3- طبيعة التنمية الصناعية والاستراتيجية التصنيعية في بلدان العالم الثالث:

لقد نتج عن نهوض حركة التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية غداة الحرب العالمية الثانية طموح مشروع نحو تغيير موقعها في تقسيم العمل الدولي الرأسمالي، وذلك بإقامة قاعدة صناعية مستقلة في هذه البلدان، تؤدي إلى نسف صيغة التخصص الإنتاجي التقليدية، فانتهجت هذه البلدان طرقاً متنوعة كان أبرزها سياسة إحلال الواردات وسياسة التصنيع الموجه نحو التصدير.

آ- سياسة إحلال الواردات:

يقصد بها أن ينتج المجتمع محلياً ما كان يستورده من قبل، أو ما كان يمكن أن يستورده لو لم يقم بهذا الإنتاج. وقد سادت هذه السياسة طيلة الخمسينات والستينات، واعتبرت بمثابة التوفيق بين رغبة المجتمعات المتخلفة في تحقيق تنمية صناعية وبين سيادة النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي، ومن هنا كان قيام بعض الصناعات التي تنتج بعض السلع الاستهلاكية في تلك المجتمعات في ظل حاجتها الدائمة إلى استيراد السلع الإنتاجية أو المعدات الرأسمالية والوسيطة من الدول الرأسمالية المتقدمة، وهي بذلك وان كانت قد حجبت جزءاً من السوق الداخلية الاستهلاكية عن الصادرات الرأسمالية، فإنها بنفس الوقت تخلق مجالاً أرحب لصادرات تلك الدول من السلع الإنتاجية، وهو ما يبرر غلبة تجارة السلع الإنتاجية الرأسمالية مقابل تضاؤل تجارة السلع الاستهلاكية، فالدول النامية التي تشكل أكثر من ثلثي سكان المعمورة تنتج أقل من 10٪ من الإنتاج الصناعي وثلث الدخل العالمي و1٪ من براءات الاختراع[10]. ومما شجع سياسة إحلال الواردات في بعض بلدان العالم الثالث توافر بعض الظروف المساعدة لها مثل:

1. توافر الطلب الفعلي في هذه البلدان على السلع الاستهلاكية التي كان يجري استيرادها من الخارج.
2. تدهور معدلات التبادل الدولي في الخمسينات والستينات للسلع الأولية المصدرة من الدول المتخلفة لصالح السلع الاستهلاكية، مما خلق ضرورة القيام بتصنيع بعض هذه السلع محلياً للحد من زيادة تدهور موازين المدفوعات لهذه البلدان.
3. ولكن تطور الفروع الصناعية المؤدي لإحلال الواردات، كان فيما يبدو أهون الشرين بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية بدلاً من توسيع الفروع الصناعية التصديرية، إذ إن الثورة العلمية التكنولوجية، وآثار الكساد الكبير 1929 -1933، والحرب العالمية الثانية 1939-1945 قد قلصت واردات الدول

---

[10] د. إسماعيل شعبان، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق ص43.

الرأسمالية من المواد الأولية المنتجة في بلدان العالم الثالث، وزادت من تبادل المنتجات المصنعة فيما بين البلدان المتقدمة، وبالتالي لم يكن أمام رأس المال لهذه الدول إلا أن يتدفق إلى البلدان المتخلفة لإقامة صناعات بدائل الواردات[11]. وقد لعبت سياسة إحلال الواردات دوراً كبيراً في النمو الصناعي للبلدان النامية، من حيث إذا أدخلنا الإحلال الفعلي والإحلال الكامن* معاً، فإن إحلال الواردات ككل يلعب الدور الأكبر من بين مصادر النمو الصناعي لبلدان العالم الثالث. وطبقاً لبعض التقديرات فإن إحلال الواردات الكلي قد أسهم بنمو 78٪ من النمو الصناعي العربي، وإذا أخرجنا الصناعات الوسيطة "صناعات التكرير" فإن هذه النسبة ترتفع إلى 93٪[12].

ولكن -وعلى الرغم من كل ما تقدم- آلت هذه السياسة إلى العديد من النتائج السلبية، يجملها خصومها بما يلي:

1- تعميق التفاوت في توزيع الدخول الناتج عن نمط المنتجات وأساليب الإنتاج الجديدة، حيث نرى أن الواردات كانت تأخذ سابقاً صورة السلع الاستهلاكية، وقد تركز الإنتاج على هذه السلع بالدرجة الأولى. ولما كانت الطبقات الفقيرة بعيدة أصلاً عن دائرة الإنتاج السلعي مقابل اتساع حجم الطلب الفعلي من جانب الطبقات الحائزة لمعظم الثروة والدخل، وتركز استهلاكها على السلع المعمرة والمقلدة لأنماط الاستهلاك الغربية بمقتضى أثر المحاكاة، فقد انصبت الصناعات الحالية على إنتاج السلع الاستهلاكية المحاكية للغرب[13]. ومن جانب آخر فقد اتسمت صناعات إحلال الواردات بالتحيز لأساليب الإنتاج كثيفة رأس المال والموفرة لعنصر العمل، مما قلل الفرص المتاحة للعمل بالنسبة للقطاعات المعرضة للبطالة، وأدت وبالتالي إلى تعميق التفاوت الطبقي في البلدان المتخلفة.

2- تعميق التبعية للسوق الرأسمالية العالمية؛ وذلك من خلال سياسة الحماية أو القيود الكمية والإدارية المتنوعة، إضافة إلى سياسة سعر الصرف المغالى فيه للعملة المحلية، وفتح الباب واسعاً أمام استيراد

---

[11] شيروكوف، وجهة نظر سوفيتية في استراتيجية التصنيع في البلدان النامية - ترجمة كاران قرداغي، مجلة النفط والتنمية - دار الثورة للصحافة والنشر بغداد كانون الثاني 1977 ص.ص.86-87-96.

* وهو إنتاج ما كان يلزم استيراده لو لم يتم الإنتاج المحلي.

[12] د.عمرو محيي الدين - استراتيجية التصنيع في مصر - مجموعة أوراق مقدمة للندوة التحضيرية للمؤتمر الإفريقي لسياسات التنمية - معهد التخطيط القومي، القاهرة - أيلول 1978 ص.ص 23-26.

[13] د.محمد مروان السمان - اقتصاد وتخطيط الصناعة - منشورات جامعة حلب - كلية الاقتصاد 1982 ص115.

السلع الرأسمالية والوسيطة، وهذا أدى إلى التميز في اختيار الصناعات ذات المحتوى المرتفع من الواردات، وإلى تزايد الاعتماد على رأس المال الأجنبي للاستثمار في تشغيل الصناعات بنفس مستوى طاقتها الإنتاجية، ومن ثم إلى اشتداد وحدة أزمة النقد الأجنبي، وتزايد تأثير ذلك على المجهودات الصناعية وعلى الإمداد بالغذاء والطاقة والواردات الضرورية الأخرى. وأمام هاتين النتيجتين تواضعت المقدرة على الادخار، وبالتالي ضعفت المقدرة على الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة تخلف البلدان النامية أكثر مما هي عليه.

ويقدم البعض مفهوماً خاصاً لإحلال الواردات يختلف عن المفهوم الآنف الذكر؛ وذلك بالدعوة إلى تركيز الإحلال أساساً على الصناعات الإنتاجية ذات العلاقات الخلفية والأمامية، شريطة أن تتطور في فترة زمنية محددة إلى استراتيجية تنمية الصادرات في ضوء تخطيط واع، من حيث توسيع وتكثيف علاقات التشابك القطاعي من ناحية، واستيعاب وتمثل التطورات التكنولوجية بشكل تدريجي من ناحية أخرى[14].

ب- التصنيع الموجّه نحو التصدير:

منذ أن اتضح إفلاس نظرية إحلال الواردات، أخذت تسري دعوة جديدة جوهرها المطالبة بإقامة استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية، فحواها إقامة صناعات معينة موجهة نحو التصدير، ولم تنطلق هذه الدعوة من فراغ، وإنما من استقراء للوقائع الجديدة في العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم الثالث والدول الرأسمالية المتقدمة، ومن أهم هذه الوقائع:

1. زيادة الحاجات الاستيرادية الماسة للدول المتخلفة من السلع الرأسمالية أو من الأغذية، نتيجة لنمط التصنيع القائم على إحلال الواردات، الذي دفع إلى زيادة استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة، الذي صاحبه إهمال قطاع الزراعة. ونظراً لتدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان المتخلفة بفعل اتجاه آليات السوق الرأسمالية المتقدمة زادت حاجة هذه البلدان للعملات الأجنبية، وزادت الديون الخارجية عليها، وتفاقم العجز في موازين المدفوعات.
2. انخفاض مستوى جودة المنتجات الاستهلاكية المصنعة في البلدان النامية، نظراً لارتفاع واستمرار جدار الحماية تحت حجة حماية "الصناعة الوليدة"، في نفس الوقت الذي شهد بدء نقل بعض الصناعات من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول المتخلفة.

وفي مواجهة هاتين الحقيقتين جرى الترويج لاستراتيجية التصنيع الموجه نحو

---

[14] د.الفونس عزيز - محاضرات في تخطيط التجارة الخارجية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - مذكرة داخلية رقم 494.

التصدير، وذلك استناداً إلى حجتين، هما:[15]

آ- إن إقامة صناعات موجهة نحو التصدير، سوف تعمل على زيادة مقدرتها التنافسية في السوق العالمية، ويسمح كذلك بزيادة درجة التركيز والتخصص ووفورات الحجم الكبير.

ب- إن التصنيع من أجل التصدير وسيلة للحصول على موارد جديدة من العملة الأجنبية، ويؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وميزان المديونية والدائنية للبلدان المتخلفة.

فهل حققت تلك الاستراتيجية المعنية الآمال التي سعت لتحقيقها؟... إن تأمل النتائج التي أفضت إليها، وهي نتائج ماثلة في اقتصادات العديد من البلدان، مثل البرازيل والأرجنتين وتايوان، تضع أمامنا النتائج الآتية:

أولاً- تعميق التبعية للنظام الرأسمالي العالمي في ما يلي:

1. في مجال الإنتاج: حيث اقتصرت عمليات التصنيع على التصنيع الجزئي والأولي لبعض المواد الأولية، والصناعة التجميعية، والصناعات الملوثة للبيئة وكثيفة الاستخدام للطاقة وللأيدي العاملة غير الماهرة.
2. في مجال التكنولوجيا: فقد اعتمدت تجربة التصنيع على استيراد التكنولوجيا من الدول الرأسمالية المتقدمة، أو إنتاجها محلياً بنفس المواصفات، وهذا أدى كما يقول الدكتور شعبان إلى (أن الثورة العلمية التكنولوجية لم تستوطن في بلدان العالم الثالث التي قامت باستيراد منجزات التكنولوجيا بدلاً من استيراد أسرار وإمكانيات صنعها، وهو ما أدى إلى تعميق التبعية التكنولوجية والحيلولة دون قيام قدرة تكنولوجية ذاتية)[16].
3. وفي مجال حركة رؤوس الأموال، فقد نشأ التصنيع من أجل التصدير بمبادرة من رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية، وكذلك في مجال التجارة، حيث ارتبط تطور عملية التصنيع وإمكانية استمرارها بمدى وقوة واتجاهات الطلب في المراكز الخارجية المستهلكة لمنتجات تلك الصناعات التصديرية، وهي المراكز الرأسمالية المتقدمة[17].

ثانياً- تعميق الاختلال الهيكلي، حيث إن هذه الاستراتيجية تعمق التخلف بالمفهوم العلمي، والذي بمقتضاه يزداد التخلف نتيجة التنمية المشوهة التي تركز على جزء من الاقتصاد القومي، وتزيد من تدهور بقية أجزائه، ويعترف العديد من الاقتصاديين

---

[15] محمد محمود الإمام - حول خرافة الاستعاضة عن الواردات - معهد التخطيط القومي - القاهرة - مذكرة رقم 1206.

[16] د. إسماعيل شعبان الثورة العلمية التكنولوجية وأثرها في تحقيق التنمية، مجلة بحوث جامعة حلب، مصدر سابق ذكره ص29.

[17] د.محمد مروان السمان مصدر سابق ذكره، ص136.

بالآثار السلبية لسياسة التصنيع الموجه نحو التصدير، نظراً لأنه لم يحرك الدوافع الذاتية في أحشاء الهيكل الاقتصادي المحلي.

جـ- الجمع بين استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية تنمية الصادرات:

يرى بعض الكتّاب والمفكرين أنه من الممكن الجمع بين سياستي إحلال الواردات وتنمية الصادرات في وقت واحد وأن هذه "الخلطة" يمكن أن تصبح استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تتلافى السلبيات الكامنة في كل منها، ويخلص أصحاب هذا الرأي إلى أن حل مأزق التصنيع في بلدان العالم الثالث هو حل ذو شقين:

1. المضي في توسيع إحلال الواردات، بحيث يمكن أن يتطور في مرحلة تالية إلى التصدير، كما حدث في صناعة المنسوجات في الباكستان، والهند، وتايوان...
2. إقامة فروع تصديرية للصناعات التحويلية ذات آثار إيجابية على الاقتصاد، بحيث تؤدي إلى توسع السوق المحلية. وبدون مناقشة تفصيلية لهذا الاتجاه، يمكن القول إن الجمع بين السياستين لن يخلص التصنيع من آثار الارتباط التبعي بالسوق الرأسمالية العالمية، حيث تتحدد اتجاهاته من الخارج وليس من الداخل، ويتم إهمال السوق المحلية، وتؤدي إلى المحافظة على الموقع المتخلف والتابع للبلدان النامية ضمن النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية في صور مستحدثة.

4- بعض مشكلات التصنيع في العالم الثالث:

أولاً- تجارة البلدان النامية المتخلفة:

لقد دخل النظام الرأسمالي الدولي منذ أوائل السبعينات أزمة دورية، مزجت بين خصائص التضخم وخصائص الكساد حتى أطلق عليها (أزمة التضخم الركودي)، والتي بسببها مارس النظام الرأسمالي الدولي تأثيره على البلدان المتخلفة من خلال مضاعفة الآثار السلبية على تجارة البلدان النامية من الصادرات الأولية، وفي تقرير البنك الدولي لعام 1978 وصف لمشكلات التجارة الدولية في السلع الأولية تحت عنوانين عريضين هما:

1. مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة: حيث إن البلدان المتخلفة تعرض نحو 3/1 الصادرات العالمية من السلع الأولية باستثناء الوقود، وهو ما يعني تدني نصيبها في التجارة الدولية للمواد الأولية، باستثناء الوقود المصدر من البلدان النامية الذي يزيد عن 35٪، وهنا لا يمكن إنكار أن هذا التدني يرجع في جزء منه إلى التغيرات البنيوية في اقتصاديات البلدان المتخلفة، والتي أدت إلى هبوط نصيب المواد الأولية من إجمالي صادراتها من 68٪ عام 1960 إلى 34٪ عام 1976، بينما ارتفع

نصيب السلع المصنوعة من 14٪ إلى 26٪ خلال نفس الفترة[18] وهنا لابد من أن نذكر أن إجراءات الحماية التي تنفذها الدول الغربية المتقدمة ضد المواد الأولية، وخاصة الزراعية منها، قد حدت -إلى درجة كبيرة- من نمو الصادرات الأولية للبلدان المتخلفة.

2. مشكلة عدم الاستقرار السعري: حيث يشير تقرير البنك الدولي لعام 1978 إلى أن ما يقرب من ثلثي الصادرات الأولية للبلدان النامية، قد تعرض لتقلبات سعرية بمعدل أعلى من 10٪ سنوياً، وتؤثر هذه التقلبات تأثيراً بالغ الضرر على البلدان المتخلفة ذات الاحتياجات الاستيرادية الماسة، حيث لا يمكنها الوصول بسهولة إلى مصادر الائتمان في أسواق المال الدولية. إن تدهور البيئة التجارية للبلدان المتخلفة قد أدى إلى انخفاض معدل التبادل الدولي لهذه البلدان في فترة 74-1978 بنحو 15٪، وهو ما يمثل خسارة في العملات الأجنبية لها يزيد عن 30 بليون دولار.

وتأسيساً على إدراك هاتين المشكلتين اللتين تعاني منهما صادرات البلدان المتخلفة، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) قد طرح مهمتين أمام تحسين ظروف تجارة البلدان النامية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

1. إعداد برنامج متكامل للمواد الأولية يتضمن إقامة ترتيبات تخزين سلعية دولية، وإنشاء صندوق مشترك لتمويل هذه الترتيبات، كذلك إقامة ترتيبات للتسعير من خلال التفاوض، بحيث تكون مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين، يمكن ترجمتها باتفاقات سلعية تحدد شروط التخزين والتمويل وقواعد التسعير[19].

2. توسيع وتنويع الصادرات الصناعية، حيث تغير التركيب السلعي للتجارة الدولية جذرياً منذ حدوث الثورة العلمية التكنولوجية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية. فبينما كان هذا التركيب يتميز بمبادلة المواد الأولية بالسلع الصناعية، إذا به يتطور بعد ذلك بتبادل بين السلع الصناعية بالسلع الصناعية.

هذا، وإذا كان نصيب الصناعة في الناتج العالمي الإجمالي لا يتجاوز الثلث فإن نصيبها في التجارة الدولية يقارب الثلثين، ورغم هذا فإن البلدان المتخلفة لا تسهم بأكثر من 10/1 من إجمالي الصادرات العالمية للمصنوعات.

هذا وقد حلل الاقتصادي بيلا بالاسا هذه الوقائع في إحدى دراساته للبنك

---

[18] البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم 1979 واشنطن أيلول ص14.

[19] برنامج الأمم المتحدة للتنمية: أنباء التعاون التقني فيما بين البلاد النامية - جسور عبر الجنوب، العدد 5 آذار 1980 - الأمم المتحدة - نيويورك ص.ص9-10.

الدولي، حيث يعيد هذا التبدل في الوضع التجاري الدولي وانتعاش مركز البلدان المتخلفة في الستينات والسبعينات إلى ثلاثة أسباب رئيسية[20]:

1. الاحتياجات الاستيرادية الماسة للدول المتخلفة التي تزايد ضغطها بفعل عاملين:

آ- نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات، وهو النمط الذي أدى إلى إقامة مجموعة صناعات تنتج سلعاً استهلاكية بديلة عن السلع التي كان يجري استيرادها.

ب- أزمة الغذاء في البلدان المتخلفة التي تملك بعدين رئيسيين:

البعد الأول: تناقص نصيب الإنتاج الغذائي نتيجة تناقص نصيب الزراعة في إجمالي الاستثمارات في الوقت الذي يستمر فيه تزايد السكان، مما أدى إلى تزايد استيراد الطعام.

البعد الثاني: احتكار مجموعة من الدول الرأسمالية المتقدمة لفائض الأغذية العالمي وخاصة القمح؛ مما أدى إلى ضرورة زيادة التصدير كمصدر رئيسي لأي بلد نام من العملات الأجنبية.

2. انبثاق نمط التصنيع من أجل التصدير، على شكل دعوة تبني استراتيجية للتصنيع تقوم على تنمية الصادرات، وكانت الدورة الأولى لمؤتمر (اليونكتاد UNCTAD) عام 1964 أول مناسبة تطرح فيها صياغة منهجية تم التركيز فيها على أهمية الصادرات الصناعية، لسد الفجوة في الموازين التجارية الدولية للدول النامية، وفي الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، واشتدت هذه الدعوة في السبعينات في إطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)[21].

3. نقل الصناعات: وهذا سبب يدعم أثر العاملين السابقين، وقد تضافرت لإخراجه إلى حيز الوجود مجموعة من العوامل أهمها:

آ- الثورة العلمية التكنولوجية التي أدت إلى تعقيد السلسلة التكنولوجية تعقيداً شديداً في مجال الصناعة، وهو الأمر الذي أدى إلى نقل بعض الصناعات البسيطة تكنولوجياً من الدول المصنعة إلى البلدان المتخلفة، من جهة أخرى أدت تلك الثورة إلى رفع نسبة كثافة عناصر العلم والتكنولوجيا ورأس المال في صناعات محددة عرفت باسم الصناعات القائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة، بينما دفعت بمجموعة من الصناعات، ومنها الصناعات الملوثة، إلى الخلف وهي صناعات كثيفة عنصر العمل، لجأت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى

---

[20] Bela Balassa, The Changing International Division of Labour in Manufactured Goods, World Bank Staff Working Paper No. 329, May 1979, p.5.

[21] Industrial Development survey Special Issue for the Second General Conference of UNIDO. 1975.

نقلها إلى البلدان المتخلفة التي تتميز بوفرة العمل وانخفاض مستوى الأجور فيها.

ب- تطورات أزمة الطاقة في الدول الرأسمالية المتقدمة؛ وقد نتج عنها إقامة بعض الصناعات البتر وكيمائية والمعدنية الموجهة للتصدير في بعض الدول المتخلفة المنتجة للبترول، بتشجيع من الشركات العابرة للجنسيات، وذلك بقصد التصدير.

ثانياً- سياسة الحماية المتبعة في الدول الرأسمالية المتقدمة:

لقد ترتب على أزمة التضخم الركودي في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وخاصة منذ عام 1973، اتساع نطاق البطالة وارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذلك أسعار المنتجات الصناعية، مما أدى إلى النزعة الحمائية التي ترمي إلى الحد من دخول منتجات العالم الثالث الصناعية إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، استناداً إلى أن هذه المنتجات تستطيع، بالانخفاض النسبي في أثمانها إذا ما تركت لها حرية الوصول إلى أسواق الدول الرأسمالية، ان تهدد المركز التنافسي لصناعات هذه الدول في عقر دارها، وأن تؤدي إلى شل القطاعات المنافسة، وهو ما يعني تسريح المزيد من العمال وخفض معدل الأرباح، وربما إقفال بعض الفروع الصناعية أو الشركات[22]. قد استخدم ويستخدم في إطار سياسة الحماية التي تتبعها الدول الرأسمالية المتقدمة ضد صادرات البلدان المختلفة عددٌ من الأدوات التي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

1. الأدوات المباشرة: التي تشتمل على مجموعة كبيرة من العناصر، من أهمها نظام التعريفات الجمركية ونظم تحديد الاستيراد الأخرى مثل القيود الكمية (الحصص GOTA) والترتيبات التسويقية التقييدية، وغيرها من الأدوات التي يعددها الدكتور شعبان تحت عنوان العوامل اللاإرادية المعيقة للتجارة الدولية[23].
2. الأدوات غير المباشرة: التي تتمثل في عدة أشكال أهمها:

آ- التشدد في فرض المواصفات أو المعايير الصناعية التعجيزية التي يشترط انطباقها على صادرات الدول المتخلفة.

ب- الاشتراطات الصحية.

جـ- الإعانات الحكومية الرأسمالية للصناعات المحلية في الدول الرأسمالية، والإعفاءات الضريبية، والتسهيلات الائتمانية، مما يوفر لها حماية غير مباشرة عن طريق تخفيض تكاليف

---

[22] دراسة قامت بها شعبة التجارة والمدفوعات في صندوق النقد الدولي، عودة مذهب الحماية الجمركية ملحق الأهرام الاقتصادي، القاهرة كانون أول 1978 ص.ص18-35.

[23] الدكتور إسماعيل شعبان، العلاقات الاقتصادية الدولية مصدر سبق ذكره ص93.

إنتاجها.

د- اشتداد ضغوط ومطالبات المنتجين، وكذلك العمال في القطاعات الرأسمالية التي تواجه منافسة من واردات دول العالم الثالث، وتخشى الخسارة أو البطالة، ومن ثم تطالب بالحماية التي تشتد ويتسع نطاقها بمساعدة العاملين التاليين[24]:

*- محدودية عدد المنتجات الصناعية المصدّرة من دول العالم الثالث، وبالتالي عدم تنوعها، أو ضعف الطلب عليها.

*- تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغربية المصنعة، مما أدى إلى انخفاض وارداتها من دول العالم الثالث.

آثار سياسة الحماية على اقتصاديات البلدان المتخلفة وصادراتها الصناعية:

لقد شهدت التجارة العالمية في الخمسينات والستينات توسعاً كبيراً، ورغم انخفاض معدل نموها نسبياً في السبعينات، فقد هيأت هذه الانطلاقة في التجارة العالمية بشكل عام -وتجارة بعض بلدان العالم الثالث ضمناً - للعديد من البلدان المختلفة، وخاصة متوسطة الدخل منها، ان تحقق إيرادات عالية من العملات الأجنبية، وأن تتخذ من اتساع نطاق الطلب الفعلي على منتجاتها ركيزة للتعجيل بنموها الاقتصادي في إطار النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية[25]. وفي هذا المناخ برزت في أوائل الستينات أربع دول من دول العالم الثالث ذات توجه صناعي، هي: هونغ كونغ وسنغافورة والبرتغال وكوريا الجنوبية، ولحقت بها في آخر الستينات تايوان والباكستان وإسبانيا وإيرلندا والبرازيل والمكسيك، وقد شكلت صادرات الدول المتخلفة الصناعية إلى الدول المتقدمة في أواخر الستينات ما يزيد عن 60٪ من صادراتها المصنعة إجمالاً، وكانت تنمو بمعدل 14٪ سنوياً طوال الستينات. وهكذا كانت قد تولدت في الستينات بيئة مواتية نسبياً لتجارة المصنوعات في بعض بلدان العالم الثالث المرتبطة سياسياً واقتصادياً بالغرب الصناعي المتقدم[26].

ولكن منذ أوائل السبعينات ومع اشتداد نزعة الحماية للدول الرأسمالية المتقدمة -كما بيّنا سابقاً- برزت نتائج سلبية عميقة على اقتصاديات البلدان المتخلفة عموماً وعلى صادراتها الصناعية خصوصاً، حيث انخفض معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية من 15٪ في فترة 65-1973 إلى 11٪ فترة

---

[24] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السياسات الصناعية للبلدان المتقدمة - الأمم المتحدة نيويورك 1979 ص.ص17,23.

[25] World Bank Trade policy for developing countries. World Bank. Staff working paper No. 353 August 1979 p.p1-2.

[26] H.B. Chennery The International of Labour The Case of Industry in Economy. Rotterdam. University. Press 1972 - p.p. 65-110.

74-1977[27]. ويمكن إيضاح هذه الآثار من خلال التصنيف الذي وضعه البنك الدولي في تقرير التنمية الدولية لعام 1978، حيث صنف البلدان المتخلفة حسب طبيعة صادراتها المصنعة كما يلي:

أولاً: البلدان الرئيسة الثلاثة في شرق آسيا المصدرة للملابس والمنسوجات، وهي تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، وتشكل صادراتها معاً ما يزيد عن 3/1 إجمالي الصادرات المصنعة للبلدان المتخلفة، وأكبر من 5/3 صادراتها من المنسوجات إلى البلدان المصنعة. ولا شك أن هناك قيوداً شديدة على صادرات هذه الدول من الملابس والمنسوجات، إلا أنها تملك من الإمكانات البشرية والتكنيكية، ما يؤهلها في المدى الطويل تعويض آثار سياسة الحماية في الملابس والمنسوجات، بل وتطوير قطاعات إنتاج الأجهزة التقنية الحديثة، وأن تزيد من تنويع صادراتها أيضاً.

ثانياً: البلدان الأخرى المتطورة نسبياً في الإنتاج الصناعي، مثل: الأرجنتين والبرازيل واليونان والهند وإسبانيا وغيرها من الدول الأخرى، والتي هي أقل اعتماداً على صادرات المنسوجات والملابس للدول المصنعة، ولكنها تصدر عدداً من المصنوعات المتنوعة إلى كل من الدول المصنعة والبلدان المتخلفة الأخرى، ولكن مما لا شك فيه أن سياسة الحماية التي تطبقها الدول المصنعة سوف تثبط من جهودها في تطوير صادراتها الصناعية.

ثالثاً: البلدان ذات المستوى المنخفض من التنمية الصناعية، والتي ليس لها إلا حجم صغير من الصادرات المصنعة، وتتكون إلى حد كبير من المنتوجات الزراعية، ويحد من نمو صادراتها المصنوعة تدني مستوى التنمية الصناعية فيها، ويضاعف من أثرها القيود التي تفرضها الدول المتقدمة، وبخاصة نظام الحصص (GOTA) الذي تطبقه الدول المتقدمة في قطاع المنتجات النسيجية.

5- الحلول والمقترحات:

في إطار النظام الاقتصادي الدولي الراهن الذي يقوم في أساسه على تقسيم دولي للعمل، يعمل لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة وعلاقات التبادل اللامتكافئ في مجال تبادل السلع والخدمات، وفي حدود السياسات الحمائية التي تنتهجها الدول الغربية المصنعة...الخ.

إزاء ذلك لا توجد إلا التقديرات المتشائمة بصدد مستقبل الصادرات الصناعية بشكل خاص، ومستقبل تنمية وتطوير اقتصاديات بلدان العالم الثالث بشكل عام. ولا يعتقد أن أحداً بمقدوره أن يضع وصفة دوائية لتخليص هذه البلدان من مشكلاتها وتشوهاتها المزمنة والآخذة بالازدياد. إلا أنه يمكن عرض بعض

---

[27] تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1979 ص14.

وجهات النظر، أو ما يمكن تسميته بعض المحاور الصالحة للنقاش. والتي منها:

1)- التغيير الهيكلي والجذري للنظام الاقتصادي، وهذا مطلب طرح من قبل دوائر اقتصادية وسياسية عديدة، ترى بأنه لا شيء أقل من إعادة صياغة هيكلية كاملة للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، بحيث يتم توفير حل دائم للمشكلات الاقتصادية لبلدان العالم الثالث، وخلق نظام اقتصادي دولي جديد قوامه أبعاد سياسية، أهمها:

آ- إعادة هيكلة نظام التجارة الدولي بأسره، وذلك بربط أسعار صادرات دول العالم الثالث بأسعار صادرات الدول المتقدمة، وتحسين معدلات التبادل الدولي، وضمان أسعار حقيقية وعادلة للمواد الأولية.

ب- إعادة هيكلة نظام الإنتاج العالمي على أساس تقسيم دولي جديد للعمل، بحيث يؤدي إلى تمكين دول العالم الثالث من تسويق منتجاتها الصناعية داخل أسواق الدول المتقدمة، وتمكينها من نقل التكنولوجيا الملائمة بشروط أفضل، ويمكن تجسيد أهداف تقسيم العمل الدولي المنشود في الاقتصاد العالمي الجديد بالأمور التالية:

1- زيادة التخصص والتعاون الإنتاجي بين الدول.

2- تحقيق مبادئ المساواة واحترام المصالح المتبادلة بين الدول.

3- تطوير القوى المنتجة القطرية والعالمية، ورفع فعالية الإنتاج ووتائر النمو الاقتصادي في كل دولة.

4- استغلال الموارد المتاحة في الطبيعة بشكل أكثر عقلانية، وبما لا يخل بتوازن البيئة.

5- استعمال العلاقات الاقتصادية الدولية على مبدأ قانون الأواني المستطرقة في القضاء على الاختلاف في مستويات التطور الاقتصادي بين الدول[28].

جـ- التغيير الجذري للنظام النقدي الدولي، بما يلغي الدور المسيطر للعملات الدولية الرئيسة في تكوين الاحتياطات الدولية، ويضمن المساواة في اتخاذ القرار بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة.

د- ضمان نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بأسعار معقولة، ووفقاً لما يلي:

1- استيعاب التكنولوجيا المستوردة وملاءمتها وإعادة إنتاجها ثم تصديرها.

2- وضع برنامج دولي لتنظيم نقل التكنولوجيا يوائم متطلبات البلدان النامية.

3- إقامة تعاون دولي في مجال البحث العلمي، والانتقال من مرحلة النقل التكنولوجي إلى مرحلة الخلق والتطوير التكنولوجي، مع إعداد الكادر البشري القادر على استيعاب التكنولوجيا.

4- ضرورة العمل على شراء براءات الاختراع والأجهزة المنفذة لها بدلاً من الاستمرار في استيراد التكنولوجيا الجاهزة[29].

---

[28] الدكتور إسماعيل شعبان: العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سبق ذكره ص.ص68-69.

[29] الدكتور إسماعيل شعبان: المشكلات الاقتصادية

2)- الاعتماد الجماعي على النفس والتعاون متعدد الأطراف ضمن دول العالم الثالث وفقاً لما يلي:

آ- أن تؤخذ بعين الاعتبار المصالح المتباينة لمختلف دول العالم الثالث، ومن ثم التوصل إلى تحديد طبيعة التسوية التي تحقق نوعاً من التوازن بين هذه المصالح المتباينة، بحيث تكون مفيدة لكل الدول.

ب- أن تحدد طبيعة التسوية بحيث تترك لكل دولة حرية اختيار طريقها الخاص بالتنمية، وأن تتبنى المبادئ الاقتصادية التي تراها ملائمة لطبيعة التوازنات الاجتماعية داخل مجتمعها، لأن إجبار بلدان العالم الثالث على اتباع قالب محدد سلفاً للتنمية سوف يكون مصيره الفشل. ويمكن لهذين الشرطين أن يمثلا بداية لقيام تعاون اقتصادي مثمر بين بلدان العالم الثالث في حالة ما إذا صيغت مجموعة من المبادئ العامة، بحيث تشكل ميثاقاً للتعاون في إطار المبادئ التالية:

1- أن تكون التجارة بين بلدان العالم الثالث مباشرة، أي منع مرور الواردات من قبل دول العالم الثالث أو الصادرات إليها عبر طرف ثالث.

2- أن تكون التكنولوجيا التي يتم ابتكارها في العالم الثالث متاحة لكل بلدانه.

3- أن تتمتع شركات دول العالم الثالث متعددة الجنسيات بمعاملة تفضيلية في بلدانه.

4- فرض ضرائب على كل صادرات العالم الثالث إلى خارجه وعلى الواردات القادمة إليه، وتخصيص حصيلة هذه الضرائب لأغراض التنمية في البلد المعني.

3)- التنمية المستقلة: ونقطة الانطلاق هنا أن العالم الثالث قد جرب في السنوات الخمس والعشرين الماضية أنماطاً من التنمية التابعة، ولكن المسألة الرئيسية هي التحرر الاقتصادي الذي يتحقق عن طريق إحداث انفصال عن التقسيم الدولي للعمل، وعلى قاعدة هذا التحرر يمكن أن يقوم التصنيع الملبي للاحتياجات المحلية على حد قول الاقتصادي المصري سمير أمين[30]. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بعض العناصر التي يمكن أن تشكل مقدمات أولية مقترحة حول استراتيجية مناسبة للتنمية في بلدان العالم الثالث:

آ- الخاصة الأساسية لهذه الاستراتيجية هي إيجاد تنمية صناعية واقتصادية تقضي على التخلف، أساسها التحرر من التبعية للدول الصناعية المتقدمة.

ب- دعائم هذه الاستراتيجية تقوم على تأدية نموذج التنمية المستقلة إلى فرز طرق أخرى لتوفير أدوات ومقومات هذه التنمية من خلال الاعتماد على الذات.

المعاصرة - منشورات جامعة حلب 1993 - ص 252.

[30] سمير أمين-التطور اللامتكافئ - ترجمة برهان غليون - دار الطليعة بيروت-الطبعة الثانية 1978 ص.ص127-131.

ومن خلال خلق واستحداث قوى طلب منبعثة من توسيع تقسيم العمل الداخلي، بدلاً من الاعتماد على قوى الطلب المنبعثة من تقسيم العمل الدولي، وتعبئة الفائض الاقتصادي وفائض قوة العمل، وكذلك خلق مقدرة علمية تكنولوجية ذاتية، وأن يترافق كل ما سبق مع تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية بتنشيط علاقات التشابك القطاعي داخل الدولة النامية الواحدة وتحقيق التكامل والتعاون الاقتصاديين بين الدول المتخلفة ككل.

REFERENCES المراجع

- إبراهيم سعد الدين – انتفاضة العالم الثالث واستراتيجية التنمية، حلقة نقاش حول قضايا التنمية – المعهد العربي للتخطيط – الكويت – 1978.
- البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم واشنطن 1979.
- الفونس عزيز – محاضرات في تخطيط التجارة الخارجية – معهد التخطيط القومي، القاهرة 1982.
- بيير جاليه: مكانة العالم الثالث في الاقتصاد العالمي، ترجمة د.يوسف شقرا – دار البعث دمشق 1971.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أنباء التعاون فيما بين الدول النامية، نيويورك 1980.
- رمزي زكي: الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، من أبحاث المؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين، القاهرة 1979.
- سمير أمين – التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون – دار الطليعة بيروت 1978.
- د. إسماعيل شعبان، الثورة العلمية التكنولوجية وأثرها في تحقيق التنمية، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد العاشر، 1987.
- د. إسماعيل شعبان – العلاقات الاقتصادية الدولية – منشورات جامعة حلب – كلية الاقتصاد 1992.
- د. إسماعيل شعبان – المشكلات الاقتصادية المعاصرة – منشورات جامعة حلب – كلية الاقتصاد 1993.
- شيروكوف – وجهة نظر سوفيتية في استراتيجية التصنيع في البلدان النامية – ترجمة كاران قرداغي، مجلة النفط والتنمية – دار الثورة للصحافة والنشر بغداد 1977.
- عمرو محيي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر – الندوة التحضيرية للمؤتمر الإفريقي أوراق عمل معهد التخطيط، القاهرة 1978.
- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية – دار النهضة العربية – القاهرة 1967.
- محمد مروان السمان، اقتصاد وتخطيط الصناعة – منشورات جامعة حلب – 1982.
- محمد محمود الإمام – حول خرافة الاستعاضة عن الواردات – معهد التخطيط القومي القاهرة 1981.
- مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية – نيويورك 1979.
- Bela Balassa, The Changing International Division of Labour in Manufactured Goods, World Bank Staff Working Paper 1979.

- H.B. Chennerg The International of Labour: The Case of Industry in Economy. Rotterdam University. 1972.
- Industrial Development Survey Special Issue for the Second General Conference of UNIDO. 1975.
- R.B. Stucliffe. Industry under development adhesion, Wesley publishing company printed in Spain 1971.
- V.L. Tyagunenko et al - Industrialization Countries Progress Publishers, Moscow 1978.
- World Bank policy for developing countries. Staff Working Paper 1979.